مجتمع

الهجرة تزيد سكان بريطانيا 6 ملايين بحلول 2036

قال مكتب الإحصاء الوطني البريطاني، الثلاثاء، إنه من المتوقع أن يزيد تعداد السكان 6,1 ملايين نسمة بحلول منتصف عام 2036 بسبب الهجرة. ومن شأن هذه التوقعات أن تزيد الضغوط على رئيس الوزراء ريشي سوناك للحد من الهجرة قبيل الانتخابات. وأظهرت أرقام رسمية صادرة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي أن معدل الهجرة السنوية سجل رقماً قياسياً بلغ 745 ألف شخص في عام 2022، وظل عند مستويات عالية منذ ذلك الحين، ويأتي الكثير من المهاجرين من الهند ونيجيريا والصين وليس من الاتحاد الأوروبي. (رويترز)

خضوع أول بشري لزراعة شريحة دماغية

كشفت شركة «نيورالينك» الناشئة عن خضوع أول مريض من البشر لزراعة شريحة دماغية أنتجتها، وأن المريض يتعافى بشكل جيد. وتهدف زراعة الشريحة الدماغية التي سيطلق عليها اسم «تيليباثي» إلى مساعدة الأشخاص المصابين بالشلل الرباعي في التحكم في الأجهزة بتفكيرهم. وحصلت شركة «نيورالينك» على موافقة إدارة الغذاء والدواء الأميركية لإجراء أول تجاربها على البشر في مايو/أيار 2023، وقامت باختيار مرضى يعانون من الشلل الرباعي بسبب إصابة الحبل الشوكي العنقي أو التصلب الجانبي الضموري للتجربة. (قنا)

استهداف مجمع ناصر الطبي

قالت وزارة الصحة في قطاع غزة، الثلاثاء، إن إسرائيل تضع الموجودين في مجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس في دائرة الاستهداف. وذكر المتحدث باسم الوزارة، أشرف القدرة، في بيان، أن «الاحتلال الإسرائيلي يشدد حصاره على مجمع ناصر الطبي للأسبوع الثاني، ويضع 150 كادراً طبياً و450 جريحاً وأكثر من 3000 نازح في دائرة الاستهداف». وتابع القدرة أن «المجمع يشهد نفاداً للطعام، والمولدات الكهربائية ستتوقف خلال يومين نتيجة نقص الوقود»، إضافة إلى مخاطر تراكم النفايات في أقسام وساحات المجمع الطبي في ظل منع الاحتلال نقلها إلى خارجه.

ويؤكد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن إسرائيل تستخدم «الجوع» سلاحاً لطرد السكان من قطاع غزة، أو كوسيلة لقتلهم. وقال رئيس المرصد رامي عبده، الثلاثاء، إن قطاع غزة يعاني «نقصاً شديداً» في المواد الغذائية، وإن كمية المساعدات التي تصل إلى القطاع انخفضت من 500 شاحنة قبيل الحرب إلى أقل من 100 حالياً، مضيفاً أن أقل من 100 شاحنة مساعدات فقط وصلت إلى مناطق شمالي القطاع خلال المائة يوم الماضية، وأن الجوع يتفشى في كل مكان، والناس يتضورون جوعاً حتى الموت بالتزامن مع ظروف الشتاء القاسية. وأوضح عبده أن جنود الاحتلال أطلقوا النار على من حاولوا الوصول إلى شاحنات الغذاء التي دخلت غزة بأعداد قليلة، وأن المرصد وثق وفاة العشرات بسبب ذلك.

(الأناضول)

(جهاد الشرفي/ الأناضول)

أهالي الجنوب الليبي غاضبون

طرابلس ـ **أسامة علي**

أشعل تردي الخدمات المعيشية الاحتجاجات الشعبية في مدن وقرى عدة في جنوب ليبيا للمطالبة بتوفير الخدمات المعيشية. واشتكى المحتجون من النقص الحاد في التموين والوقود والغاز، والغياب الكامل لمشاريع التنمية في ظل استمرار تهالك البنى التحتية، وبينها شبكات الطرقات التي تعد شريان الحياة الوحيد الذي يربط مناطق الجنوب الصحراوية بتلك المناطق في الساحل الشمالي، وأكدوا أن الموارد المالية التي توفرها مناطق الجنوب باعتبارها المنبع الرئيس للنفط الذي يعد مصدر الدخل الأساسي والوحيد للدولة لا تجلب أي منافع لهم، لذا دعوا إلى إقفال منابع النفط، وأكبرها حقلا الشرارة والفيل، ومنع تدفق النفط منها إلى موانئ التصدير في الشمال.

وفي خطوة أظهرت حجم الغضب الكبير في مناطق الجنوب، رفض المحتجون نتائج الاتصالات التي أجريت مع مسؤولي حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس وحكومة مجلس النواب، شرق البلاد، وشددوا على ضرورة حصر التفاوض على المطالب مع مسؤولي وزارة النفط والغاز والمؤسسة الوطنية للنفط. وارتفعت ضغوط المحتجين الى حدّ المطالبة بتشكيل كيان إداري مستقل عن الحكومتين في الشرق والغرب لضمان وصول الخدمات الأساسية إلى مناطقهم، وقد اتهموا الحكومتين بالانشغال في الصراع الدائر بينهما، وإهمال الأوضاع المعيشية والخدماتية في الجنوب. ويصف موسى طنيبة، وهو أحد نشطاء حراك أهالي الجنوب، في حديث لـ«العربي الجديد»، الأوضاع المعيشية في مناطق الجنوب بأنها «كارثية»، ويوضح أن «المطالب لا تنحصر في خفض الأسعار وتوفير التموين والوقود والغاز، بل كل شيء، من مستشفيات ومدارس ومصارف وفروع للإدارات الخاوية كلها، والتي تكاد تنهار بالكامل».

يضيف: «وصل سعر ليتر الوقود الى أكثر من دينارين (40 سنتاً)، في بعض مناطق الجنوب، في حين أن السعر الأصلي هو 15 درهماً (3 سنتات فقط)، كما بلغ سعر أنبوبة غاز الطهي 180 ديناراً (37 دولاراً)، بينما ثمنها الأصلي دينارين (40 سنتاً فقط). والأهالي في مناطق الساحل يستهلكون هذه السلع بثمنها الأصلي، في حين أنها غالية جداً في الجنوب ويبحث عنها السكان طويلاً من دون أن يجدوها». وليست هذه الاحتجاجات الأولى لأهالي الجنوب الذين سبق أن أطلقوا حراك «غضب فزان» عام 2018، ومارسوا ضغوطاً لإغلاق منابع النفط، لكن أي شيء لم يتحقق بدليل الواقع السيئ الذي يعيشونه حالياً ويدفعهم إلى الاحتجاج مجدداً ورفع سقف المطالب». ويرد طنيبة على تصريحات أدلى بها رئيس حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس عبد الحميد الدبيبة، وبرر فيها غياب الوقود وارتفاع أسعاره في الجنوب بمشكلات التهريب، بالقول إن «ضبط الوضع الأمني ليس من مسؤولية المواطنين الذين لن يمسك أي منهم السلاح لملاحقة المهربين، فهذه قضية الدولة والحكومات». وتسيطر مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على الجنوب الليبي، في حين تدير حكومة مجلس النواب بلديات مناطقه. ويتساءل الناشط المدني رمزي المقرحي عن مواقف نواب الجنوب، ويقول لـ«العربي الجديد»: «لا شك في أن أسباب تهميش الجنوب سياسية، بينما لا تتوفر فيه مجموعات لممارسة ضغوط سياسية والتحذير من خطورة الأوضاع المعيشية السائدة. في كل الأحوال لا يعلم أحد من يقف وراء هذه الأوضاع السيئة التي لا نستبعد أن تكون لتكثيف الضغط على السكان للانتقال الى الشمال من أجل تحقيق أهداف مستقبلية، الأمر الأكيد حالياً أن الفاتورة يدفعها المواطنون».

يتابع: «تتكرر كل عام مثلاً أزمة موت الناس بسم العقارب، رغم أن الحكومات تعلن أنها تستورد الأمصال وتنقلها إلى المراكز الصحية في الجنوب، لكنها ليست متوفرة في المستشفيات، فمن يقف وراء التأزيم والتصعيد، وأي فاتورة سيدفعها المواطنون قبل تحديد الأسباب الحقيقية؟». من جهته، يتحدث مرعي الوشاح، الذي يسكن في سبها، لـ«العربي الجديد»، عن الغلاء الفاحش في أسعار الأدوية وحليب الأطفال والمكمّلات الغذائية والشحّ في المؤن الأساسية والنقص الحاد في الخدمات الصحية، ويلفت إلى أن «عدداً من المدارس متهالك ولا يصلح للتعليم، كما أنه لا سيولة نقدية في المصارف أحياناً، ويعاني مواطنون كثيرون من قضية الحصول على أوراق ثبوتية بسبب مشاكل تتعلق بقضية صحة جنسيتهم الليبية المعلّقة منذ عقود طويلة، وتنتظر تنفيذ وعود الحكومات».

تدهور جميع الخدمات

علق أهالي الجنوب الليبي، يوم الجمعة الماضي، احتجاجات دامت قرابة ثلاثة أسابيع على خلفية تدهور جميع الخدمات في مناطقهم والذي يتناقض مع واقع أنها تضم الكثير من موارد النفط الرئيسية في البلاد، ما دفع بعض المحتجين إلى المطالبة بتشكيل كيان إداري مستقل يدير المنطقة التي تسيطر عليها مليشيا حفتر.

تحقيق

توثق مؤسسات حقوقية ونشطاء تفاصيل جرائم الإعدام الميداني التي ينفذها جنود الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة منذ بداية العدوان المتواصل على القطاع، وتسعى إلى تضمينها في التحقيقات الدولية

إعدامات ميدانية

قتل غزيين يرفعون الراية البيضاء

غزة ـ **امجد ياغي**

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جرائم الإعدام الميداني عبر القتل المباشر ونشر القناصة في مختلف مناطق قطاع غزة، والذين يتعمدون استهداف المدنيين العزل خلال محاولات النزوح هرباً من القصف، سواء في مناطق مدينة غزة وشمالي القطاع، أو في مناطق الوسط والجنوب، وشهدت مدينة خانيونس مؤخراً إعدامات ميدانية لمدنيين كانوا يحملون الراية البيضاء.

في يناير/كانون الأول الحالي الماضي، رصدت مؤسسات حقوقية في قطاع غزة العديد من جرائم الإعدام الميداني، والتي تسببت في سقوط شهداء ومصابين مدنيين رغم أنهم كانوا يحملون راية بيضاء، من بينها جريمة إعدام الشقيقين ناهض (14 سنة) ورامز بربخ (20 سنة) في مدينة خانيونس، صباح الأربعاء 25 يناير/كانون الثاني، خلال محاولتهما النزوح من الحي الذي كانا يعيشان فيه.

وانتشرت صورة للشقيقين الشهيدين، وبالقرب منهما الراية البيضاء التي كانا يرفعانها، واعتبرت مؤسسات حقوقية أن استهدافهما بمثابة جريمة قتل عمد نفذتها وحدات القناصة في جيش الاحتلال. نزح عماد بربخ، ابن عم الشهيدين، إلى مدينة رفح بعد أن دمر قصف الاحتلال أجزاء كبيرة من منزله في الحي المعروف باسم عائلته، والقريب من شارع صلاح الدين، حيث استشهد عشرات من أفراد العائلة تحت أنقاض منازلهم، ويقول لـ«العربي الجديد» إن «إعدام ناهض ورامز كان جريمة مروعة، وقد حدث أمام عدد من أفراد العائلة. كان ناهض هو من يحمل الراية البيضاء عندما خرجوا من المنزل الواقع بالقرب من حي الأمل القريب من مستشفى الهلال الأحمر، وهي عبارة عن فائلة داخلية كان يرتديها أحد أفراد العائلة، وكان يسير أمام الأسرة التي قررت مغادرة المنطقة بعد أن ألقى الاحتلال عليهم منشورات تهديد تطالبهم بالإخلاء، وكانوا يعتقدون أنهم لن يُستهدفوا. لكن بمجرد خروجهم إلى الشارع، بدأ استهداف القناصة لهم». يضيف: «سمع أفراد العائلة صوت إطلاق النار باتجاههم، فسارعوا إلى الهرب، وأصيب ناهض في قدمه، وحين حاول النهوض رغم إصابته لمحاولة العودة إلى الخلف، أطلق عليه القناص رصاصة ثانية أصابته في الظهر، وثالثة في الرأس، فاستشهد. كان شقيقه رامز في الخلف، وعندما شاهده اتجه إلى مكانه مسرعاً، وكان يمشي ملاصقاً للحائط، في محاولة لإنقاذ شقيقه، لكن القناص الإسرائيلي أطلق رصاصة أصابته في رأسه، ليسقط شهيداً بجوار شقيقه الشهيد، وظل الجثمانان في وسط الطريق بينما كنا نعجز عن الحراك».

يتابع عماد بربخ: «كان والداهما شاهدين على جريمة الإعدام الميداني التي جرت أمام أعين أفراد العائلة، وقد استهدف القناص الإسرائيلي الشقيقين رغم رؤيته الراية البيضاء، وهم لا يفرقون بين الأطفال والكبار». وبينت تحقيقات أولية أجراها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن استهدافهما بمثابة جريمة قتل عمد نفذتها وحدات القناصة في جيش الاحتلال. نزح عماد بربخ، ابن عم الشهيدين، إلى مدينة رفح بعد أن دمر قصف الاحتلال أجزاء كبيرة من منزله في الحي المعروف باسم عائلته، والقريب من شارع صلاح الدين، حيث استشهد عشرات من أفراد العائلة تحت أنقاض منازلهم، ويقول لـ«العربي الجديد» إن «إعدام ناهض ورامز كان جريمة مروعة، وقد حدث أمام عدد من أفراد العائلة. كان ناهض هو من يحمل الراية البيضاء عندما خرجوا من المنزل الواقع بالقرب من حي الأمل القريب من مستشفى الهلال الأحمر، وهي عبارة عن فائلة داخلية كان يرتديها أحد أفراد العائلة، وكان يسير أمام الأسرة التي قررت مغادرة المنطقة بعد أن ألقى الاحتلال عليهم منشورات تهديد تطالبهم بالإخلاء، وكانوا يعتقدون أنهم لن يُستهدفوا. لكن بمجرد خروجهم إلى الشارع، بدأ استهداف القناصة لهم». يضيف: «سمع أفراد العائلة صوت إطلاق النار باتجاههم، فسارعوا إلى الهرب، وأصيب ناهض في قدمه، وحين حاول النهوض رغم إصابته لمحاولة العودة إلى الخلف، أطلق عليه القناص رصاصة ثانية أصابته في الظهر، وثالثة في الرأس، فاستشهد. كان شقيقه رامز في الخلف، وعندما شاهده اتجه إلى مكانه مسرعاً، وكان يمشي ملاصقاً للحائط، في محاولة لإنقاذ شقيقه، لكن القناص الإسرائيلي أطلق رصاصة أصابته في رأسه، ليسقط شهيداً بجوار شقيقه الشهيد، وظل الجثمانان في وسط الطريق بينما كنا نعجز عن الحراك».

يتابع عماد بربخ: «كان والداهما شاهدين على جريمة الإعدام الميداني التي جرت أمام أعين أفراد العائلة، وقد استهدف القناص الإسرائيلي الشقيقين رغم رؤيته الراية البيضاء، وهم لا يفرقون بين الأطفال والكبار». وبينت تحقيقات أولية أجراها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن استهدافهما بمثابة جريمة قتل عمد نفذتها وحدات القناصة في جيش الاحتلال. نزح عماد بربخ، ابن عم الشهيدين، إلى مدينة رفح بعد أن دمر قصف الاحتلال أجزاء كبيرة من منزله في الحي المعروف باسم عائلته، والقريب من شارع صلاح الدين، حيث استشهد عشرات من أفراد العائلة تحت أنقاض منازلهم، ويقول لـ«العربي الجديد» إن «إعدام ناهض ورامز كان جريمة مروعة، وقد حدث أمام عدد من أفراد العائلة. كان ناهض هو من يحمل الراية البيضاء عندما خرجوا من المنزل الواقع بالقرب من حي الأمل القريب من مستشفى الهلال الأحمر، وهي عبارة عن فائلة داخلية كان يرتديها أحد أفراد العائلة، وكان يسير أمام الأسرة التي قررت مغادرة المنطقة بعد أن ألقى الاحتلال عليهم منشورات تهديد تطالبهم بالإخلاء، وكانوا يعتقدون أنهم لن يُستهدفوا. لكن بمجرد خروجهم إلى الشارع، بدأ استهداف القناصة لهم». يضيف: «سمع أفراد العائلة صوت إطلاق النار باتجاههم، فسارعوا إلى الهرب، وأصيب ناهض في قدمه، وحين حاول النهوض رغم إصابته لمحاولة العودة إلى الخلف، أطلق عليه القناص رصاصة ثانية أصابته في الظهر، وثالثة في الرأس، فاستشهد. كان شقيقه رامز في الخلف، وعندما شاهده اتجه إلى مكانه مسرعاً، وكان يمشي ملاصقاً للحائط، في محاولة لإنقاذ شقيقه، لكن القناص الإسرائيلي أطلق رصاصة أصابته في رأسه، ليسقط شهيداً بجوار شقيقه الشهيد، وظل الجثمانان في وسط الطريق بينما كنا نعجز عن الحراك».

يتابع عماد بربخ: «كان والداهما شاهدين على جريمة الإعدام الميداني التي جرت أمام أعين أفراد العائلة، وقد استهدف القناص الإسرائيلي الشقيقين رغم رؤيته الراية البيضاء، وهم لا يفرقون بين الأطفال والكبار». وبينت تحقيقات أولية أجراها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن استهدافهما بمثابة جريمة قتل عمد نفذتها وحدات القناصة في جيش الاحتلال. نزح عماد بربخ، ابن عم الشهيدين، إلى مدينة رفح بعد أن دمر قصف الاحتلال أجزاء كبيرة من منزله في الحي المعروف باسم عائلته، والقريب من شارع صلاح الدين، حيث استشهد عشرات من أفراد العائلة تحت أنقاض منازلهم، ويقول لـ«العربي الجديد» إن «إعدام ناهض ورامز كان جريمة مروعة، وقد حدث أمام عدد من أفراد العائلة. كان ناهض هو من يحمل الراية البيضاء عندما خرجوا من المنزل الواقع بالقرب من حي الأمل القريب من مستشفى الهلال الأحمر، وهي عبارة عن فائلة داخلية كان يرتديها أحد أفراد العائلة، وكان يسير أمام الأسرة التي قررت مغادرة المنطقة بعد أن ألقى الاحتلال عليهم منشورات تهديد تطالبهم بالإخلاء، وكانوا يعتقدون أنهم لن يُستهدفوا. لكن بمجرد خروجهم إلى الشارع، بدأ استهداف القناصة لهم». يضيف: «سمع أفراد العائلة صوت إطلاق النار باتجاههم، فسارعوا إلى الهرب، وأصيب ناهض في قدمه، وحين حاول النهوض رغم إصابته لمحاولة العودة إلى الخلف، أطلق عليه القناص رصاصة ثانية أصابته في الظهر، وثالثة في الرأس، فاستشهد. كان شقيقه رامز في الخلف، وعندما شاهده اتجه

كرر جيش الاحتلال استهداف من يرفعون راية بيضاء (محمود الهمص/فرانس برس)

عمليات قنص مكثفة في محيط مجمع ناصر الطبي المحاصر بالكامل في مدينة خانيونس، كما استهدفت بعض مباني المجمع، ووقعت إصابات برصاص القناصة في محيط مستشفى أبو يوسف النجار في مدينة رفح.

كان المهجر من خانيونس إلى مدينة رفح محمد الأسطل (27 سنة) أحد من أصابتهم رصاصات القناصة، خلال محاولته النزوح مع أفراد أسرته حاملين الراية البيضاء عبر الطريق المخصص للنزوح الذي حدده جيش الاحتلال. ويروي لـ«العربي الجديد»: «كنت أحمل راية بيضاء من قماش نزعته من إحدى الخيام التي تضررت من القصف، لكن القناص الإسرائيلي أصابني برصاصة في الكتف أسفل منطقة الرقبة. كانت الرصاصة مصوبة نحو رأسي لقتلي، لكني تحركت في اللحظة الأخيرة قبل إصابتي، فاخطأت الرصاصة رأسي، وكان بجواري شقيقي وابناء عمي، وقد تفلقوني بصعوبة بينما كنت أنزف على عربة إلى مستشفى أبو يوسف النجار». يضيف الأسطل: «كانت نية القناص واضحة بإعدامي، وعندما وصلت إلى المستشفى كانت هناك ثلاث إصابات مماثلة، وشهيد أصيب في الرأس. أصابتني الرصاصة في منطقة صعبة، لكنها لم تدخل جسدي، وفقدت الوعي مدة ثلاثة أيام، وفقدت الكثير من شدة الدماء، لكني نجوت».

تابع الحقوقي الفلسطيني سامح أبو زور العديد من حالات الإعدام الميداني خلال عمله في الرصد والتوثيق، ورغم صعوبة الوصول إلى مصادر بسبب فقدان الاتصالات، وصعوبة التواصل عبر شبكة الإنترنت، فإنه يؤكد وصول فرق الرصد والتوثيق التابعة لمؤسسات حقوقية عاملة في غزة إلى عدد من الحالات، ومنهم مهجرون وصلوا بصعوبة إلى جنوبي القطاع. ويشير أبو زور إلى أن «الاحتلال الإسرائيلي يخالف كل ما اعتادت عليه البشرية في أوقات الحروب، فمن المعروف أن الراية البيضاء تعني الاستسلام، وأن استخدامها هو وسيلة للنجاة خلال الصراعات في كل دول العالم، لكن ذلك لا يعني الاحتلال كثيراً، كما لا يعنيه شعار الأمم المتحدة، أو الشعارات التي يرتديها الصحافيون أو الطواقم الطبية، فجنود جيش الاحتلال يقومون بإعدام كل هؤلاء».

يضيف لـ«العربي الجديد»: «رفع مدنيون الراية البيضاء خلال محاولات النزوح في شارع صلاح الدين، فجرى استهداف الكثير منهم خلال الشهرين الماضيين، وقام جنود الاحتلال بجمع لقطات فيديو لمدنيين عند الممر الذي نصبه في وسط قطاع غزة، من أجل تصدير صورة للمجتمع الصهيوني بأنه جيش منتصر، وأن الخزين مستسلمون، لكنه قام بالعديد من جرائم الإعدام الميداني في مناطق أخرى لأشخاص كانوا يحملون الراية البيضاء».

ويوضح: «أعدم جيش الاحتلال مئات الغزيين أثناء حصار مدينة غزة ومناطق شمالي القطاع، وما وثقناه عبر الشهود يتجاوز 300 حالة إعدام ميداني، لكن الأرقام أكبر بكثير، وربما يمكن حصرها بشكل أكثر دقة بعد انتهاء العدوان، والأصعب هو قتل الأطفال والنساء، وبعض مقاطع الفيديو المتداولة تظهر أن جنود الاحتلال يتعمدون قتل المدنيين مع سبق الإصرار والترصد، ووجود القناص الإسرائيلي في مكان يعني أن لديه أوامر من قادته بقتل المدنيين». وتجهز مؤسسات حقوق إنسان في قطاع غزة الأدلة على جرائم الإعدام الميداني لإرسالها إلى المحاكم الدولية، وتزايدت هذه المساعي بعد قرار محكمة العدل الدولية بفرض تدابير لمنع وقوع أعمال إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، والتي تشمل الحفاظ على الأدلة التي تثبت ارتكاب جنود الاحتلال جرائم متعمدة، وينتظر تشكيل فريق قانوني دولي لفتح تحقيق في وقائع قتل مئات المدنيين الفلسطينيين بشكل متعمد.

رصدت مؤسسات حقوقية العديد من جرائم الإعدام الميداني

اعدم جيش الاحتلال مئات الغزيين ميدانيا أثناء حصار المدينة

300

هو عدد جرائم الإعدام الميداني الموثقة في مدينة غزة والشمال، لكن الأرقام الحقيقية أكبر بكثير.

سماسرة المساعدات... تجارة في قوت سكان غزة

يشهد قطاع غزة أزمة أسعار متفاقمة نتيجة البيع العشوائي للبضائع المحدودة، والتي يتم شراء غالبيتها من المستفيدين من المساعدات الغذائية والإغاثية

غزة ـ **علاء الحلو**

تشهد مراكز توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة ظاهرة انتشار ما يمكن أن يُطلق عليهم اسم «سماسرة المساعدات»، الذين يقومون بشراء المساعدات الإغاثية أو الغذائية من المستفيدين لبيعها في الطرق والأسواق، ما يضمن لهم تحقيق ربح في ظل إصابة مختلف القطاعات الاقتصادية بالشلل التام. وباتت التجارة بالمساعدات الإنسانية رائجة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على القطاع، الذي تزامن مع إغلاق قوات الاحتلال كافة المعابر ومنع دخول المواد الغذائية ومشتقات البترول والأدوية والمستهلكات الطبية. وتخلق الفجوة الواسعة بين الشح الكبير في البضائع والمواد الغذائية وغيرها من متطلبات الحياة الأساسية وتزايد طلب الفلسطينيين على المواد الغذائية والأدوية مساحة واسعة لعمل السماسرة الذين يصطفون أمام مراكز توزيع المساعدات ويفاصلون المستفيدين في أسعار الكوبونات لشرائها، ومن ثم بيع محتويات المساعدات في السوق السوداء التي تشهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار.

ويضطر بعض المستفيدين إلى بيع المساعدات الغذائية، أو بعضها، بغرض الحصول على المال لشراء مستلزمات ضرورية أخرى لا تتضمنها المساعدات، وتزيد حدة الأزمة بفعل حالة النزوح القسري التي فرضها العدوان الإسرائيلي وأجبر بموجبها سكان محافظتي غزة والشمال في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، على التوجه إلى المحافظات الوسطى والجنوبية، ثم إجباره بعض المربعات السكنية في المناطق الوسطى على التوجه نحو الجنوب، وبعدها إجبار سكان مدينة خانيونس على التوجه إلى مدينة رفح، الأمر الذي فاقم حدة الأزمات المعيشية وزاد إقبال المواطنين على الشراء من السوق السوداء.

ويساهم في رواج عمل سماسرة المساعدات استهداف الاحتلال للأسواق والمنشآت الاقتصادية والمحال التجارية، ما يضطر النازحين إلى الشراء من البدائل المتاحة على الرغم من قدراتهم الشرائية المحدودة بفعل ويلات الحرب وما سبقها من حصار إسرائيلي مشدد على مدار 17 عاماً، ولا يحيد كثير من الفلسطينيين التعامل مع سماسرة المساعدات الإنسانية لشعورهم بالاستغلال الذي تتبعه حالة من الاحتكار، إذ يقوم عدد منهم بإخفاء البضائع ثم إظهارها بالتدريج وبيعها بأسعار مضاعفة، تصل في الكثير من الأحيان إلى عشرة أضعاف سعرها الطبيعي.

يقول الفلسطيني محمد اليعقوبي، لـ«العربي الجديد»، إن «أوضاع الأسواق قاسية على الفلسطينيين المنهكين أصلاً بسبب العدوان والنزوح وخسارة بيوتهم ومنشآتهم، وتوقف أعمالهم ومصادر رزقهم، في حين يواجهون تحديات عدة لتوفير لقمة العيش. كل بائع في السوق يشتري البضائع من المستفيدين ويبيعها على كيفه. سعر الصنف الواحد مختلف على البسطات، وكأنهم يتنافسون في رفع الأسعار على الناس. الحق على من يبيعهم المساعدات ويتيح لهم التحكم بنا».

ولا ينكر اليعقوبي حقيقة اضطرار بعض سماسرة المساعدات إلى ممارسة هذه «المهنة» لتامين قوت أطفالهم بعد فقدانهم مصادر رزقهم، وتحديداً عمال المياومة منهم، ويقول إن «المشكلة تتمثل في التجار الكبار الذين يبتلعون كميات كبيرة من البضائع بهدف احتكارها ثم استغلال الناس الذين يبحثون عن قوت أطفالهم بدون أي مراعاة للظروف الصعبة التي يعيشها سكان القطاع».

اضطر الفلسطيني سليم فروانة إلى مغادرة حي الشيخ رضوان بمدينة غزة في بداية العدوان والنزوح عدة مرات، كان آخرها إلى خيمة في حي تل السلطان، غربي مدينة رفح، ويوضح أن «قيام بعض التجار والسماسرة بالتحكم في أسعار السلع التي جاءت بالأساس كمساعدات غير قابلة للبيع يعتبر من الأوجه القاسية للحرب، إذ يتم الاتجار بقوت النازحين واستغلالهم بشكل مرفوض. من غير الممكن إيقاف عملية بيع المستفيدين للمساعدات، إذ يقومون باستبدالها بأغراض أكثر أهمية بالنسبة لهم، فيما ترفد تلك التجارة السوق باصناف مفقودة بفعل حالة الإغلاق الشامل». ويضيف فروانة، متحدثاً لـ«العربي الجديد»: «المشكلة ليست في البيع والشراء، وإنما في حالة الاحتكار، وفي التنافس على رفع الأسعار، وكل هذا يزيد الأعباء الملقاة على عاتق الفلسطينيين، وتحديداً النازحين منهم».

وتشهد أسواق في قطاع غزة بيع بضائع وزعت ضمن المساعدات الإنسانية بعد شرائها من المستفيدين، او سرقتها في بعض الأحيان، الأمر الذي يزيد صعوبة الأوضاع المعيشية مع تواصل العدوان الإسرائيلي، الذي طاولت تداعياته كافة نواحي الحياة.

وبدأت الأزمة الخانقة في الأسواق والمتاجر والمحال منذ اليوم الأول للحرب على قطاع غزة، فيما تعجز سلطات القطاع عن ضبط الأسواق أو التحكم في الأسعار نتيجة البيع غير المنتظم للبضائع التي يتم شراؤها من المستفيدين من المساعدات.

المساعدات الواصلة إلى غزة شحيحة اصلا (فرانس برس)

لا تضم المساعدات كل مستلزمات الغزيين (فرانس برس)

تدمير مخيمي نور شمس وطولكرم لتهجير سكانهما

يُعد مخيما طولكرم ونور شمس للاجئين الفلسطينيين الواقعان في مساحة جغرافية متجاورة، البوابة الشرقية لمدينة طولكرم في الشمال الغربي من الضفة الغربية، ويمر الشارع الرئيسي الواصل إلى المدينة أمامهما

تدمير ممنهج في طولكرم (نضال الشيب/ الأناضول)

رام الله ـ **محمود السعدي**

تحرص قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اقتحاماتها المتكررة منذ منتصف العام الماضي لمخيمي نور شمس وطولكرم شمالي الضفة الغربية المحتلة، على تدمير البنية التحتية داخل المخيمين، وتفاقم الأمر بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما كبّد المخيمين خسائر تقدر بنحو 20 مليون دولار. ويعاني أهالي المخيمين من تداعيات الاقتحامات المتواصلة والتي يرى مسؤولون محليون أنها تهدف إلى فرض المزيد من الضغوط على الأهالي، وأن تزايد وتيرة التدمير هي سياسة ممنهجة يسعى الاحتلال من ورائها إلى دفع الأهالي نحو الهجرة. ووقعت آخر الاقتحامات فجر أمس الثلاثاء، ودمرت جرافات الاحتلال خلالها مزيداً من البنية التحتية، وعمقت تجريف الشوارع في المخيمين المتجاورين، وأحياء أخرى في مدينة طولكرم، كما دمرت مجدداً شبكتي المياه والكهرباء.

يقول رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم نور شمس، نهاد شاويش، لـ«العربي الجديد»: «اقتحمت نحو 50 آلية للاحتلال مخيمي طولكرم ونور شمس برفقة أربعة جرافات، واستمر الاقتحام نحو 7 ساعات، وجرفت خلاله الشوارع المجرّفة أصلاً، لكن بشكل أعمق، وخاصة الشارع الرئيسي المؤدي إلى مدينة طولكرم، ثم استهدفت الآليات محوّل الكهرباء، وقامت بتدمير شبكة المياه والاتصالات، ما أدى لانقطاع تلك الخدمات في المخيمين». يضيف شاويش: «لم تسلم السيارات من التدمير الجزئي والكلي، إذ كانت جرافات الاحتلال تتعمد صدم المركبات المركونة على جانبي الطريق، لتدمر بعضها كلياً، والبعض الآخر جزئياً، إضافة إلى تدمير بعض أبواب المحال التجارية. قوات الاحتلال تتعمد خلال الاقتحامات المتكررة تدمير البنية التحتية، وتكبيد مخيم نور شمس خسائر كبيرة شملت هدم 33 منزلاً بشكل كلي، و170 منزلاً بشكل جزئي، إضافة إلى تدمير 4 مقار لمؤسسات خدمية».

يؤكد رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم، فيصل سلامة، لـ«العربي الجديد»، أن «قوات الاحتلال لم تكتفِ بتجريف الشوارع، وتدمير البنية التحتية في مخيمي نور شمس وطولكرم، بل تعاود في كل اقتحام تعميق ما هو مجرف أصلاً، وتدمير ما يتم إصلاحه من مرافق البنية التحتية مجدداً، ما يؤدي لتوقف الخدمات المقدمة للمواطنين، ويجعلهم يعيشون قدراً أكبر من المعاناة». ويضيف سلامة، وهو منسق القوى الوطنية والإسلامية في محافظة طولكرم: «تقدر الخسائر في البنية التحتية والممتلكات داخل المخيمين خلال العام الماضي بنحو 20 مليون دولار، وتشمل مرافق ومبانٍ وخسائر مادية للمواطنين، وقد دمرت قوات الاحتلال عشرات المباني والمنشآت في مخيم طولكرم خلال الفترة الأخيرة». ويأتي استهداف مخيمي نور شمس وطولكرم ضمن استهداف واسع لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وهو ما أشار إليه رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة الفلسطينية، أمس الأول الاثنين، مشدداً على أن «الهجوم على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) هو هجوم سياسي مبيت، ومنذ زمن طويل تحارب إسرائيل وكالة الغوث، وتهاجم المخيمات في كل مكان، وقد رأينا ذلك في غزة، وفي جنين، وفي طولكرم، وبلاطة، وعقبة جبر، والفوار، والدهيشة».

ويتعرض المخيمان، وكذا مدينة طولكرم، منذ السابع من أكتوبر الماضي، لاقتحامات متكررة تتخللها اشتباكات مسلحة، وتفجير عبوات ناسفة خلال تصدي المقاومين لقوات الاحتلال، كما استشهد عشرات الفلسطينيين خلال تلك الاقتحامات الصهيونية. وأنشئ مخيم طولكرم في عام 1950، وهو يقع في وسط مدينة طولكرم، وتحيط أحياء المدينة السكنية بالمخيم من الجهات الأربع بحيث يتداخل معها، وحسب تقديرات «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» لعام 2023، بلغ عدد سكان المخيم 10951 لاجئاً. ويقع مخيم نور شمس للاجئين على الشارع الرئيسي الواصل بين مدينتي نابلس وطولكرم في الشمال الغربي من الضفة الغربية، ويبعد نحو 3 كيلومترات إلى الشرق من مركز مدينة طولكرم، وحسب الموقع الرسمي لوكالة «أونروا»، فقد بدأ اللجوء الأول إلى المخيم من منطقة جنين حتى دمرت عاصفة ثلجية خيام لاجئين فلسطينيين في عام 1950، وأرغمتهم على الانتقال إلى طولكرم، وبعدها أنشئ مخيم نور شمس رسمياً في عام 1952، وحسب تقديرات «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» بلغ عدد سكانه في منتصف عام 2023 نحو 7083 لاجئاً.

استهداف واسع لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية

تزايد وتيرة التدمير سياسة إسرائيلية ممنهجة لدفع الأهالي نحو الهجرة